

إعادة بناء لبنان: استراتيجيات للحدّ من التفاوت في الدخل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي

لينا مدّاح، وائل الأشقر، أندريوس نعيمة

لينا س. مدّاح

باحثة اقتصادية رئيسة في المركز اللبناني للدراسات. تشمل مجالات عملها التنمية الاقتصادية المحلية والاقتصاد المنطقي، والجغرافيا الاقتصادية، والمواقع الصناعية، وديناميكيات الشركات، والصناعات الثقافية والإبداعية. في رصيد مدّاح شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة روفيرا إي فيرجيلي في إسبانيا، وهي حاليًا أستاذة مساعدة في قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية.

وائل الأشقر

وائل الأشقر، باحث اقتصادي في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، حائز درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة اللبنانية الأميركية. يُركّز في أبحاثه على ديناميات التجارة وأداء الشركات في مجال التصدير.

أندريوس نعيمة

أندريوس نعيمة، باحث وخبير اقتصادي حائز درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي من الجامعة اللبنانية الأميركية. أجرى أبحاثًا في موضوعات مختلفة، منها التفاوت في الدخل، ورأس المال البشري، وتأثير أسعار السلع العالمية في الاقتصاد اللبناني. وهو يُدرّس حاليًا مادة الاقتصاد لطلاب البكالوريوس في جامعة الحكمة، ويعمل مسؤولًا عن إدارة المعلومات في منظمة 'أوكسفام'.

ملخص السياسة العامة هذا، هو جزء من تعاون المركز اللبناني للدراسات مع اليونيسف في إطار مشروع مشترك بعنوان 'الآثار طويلة الأمد للزمات لبنان'، بهدف تعزيز البحث المستقل والدعوة إلى تغيير السياسة العامة. يجدر الذكر أن اليونيسف لا تقر بوجهات النظر، التحليلات، أو الآراء التي يعبر عنها الكتاب.

المقدّمة

قد تؤدي حالة عدم الاستقرار الاقتصادي إلى تغيير جذري في الهياكل الاجتماعية، وغالبًا ما يستمر ذلك لفترات طويلة في المجتمع. ونادرًا ما يحصل التدهور الاقتصادي نتيجة أحداث عشوائية، بل يرتبط عادةً بالمشكلات التاريخية والهيكلية المتجذرة داخل البلد. وفي لبنان، ينجم الانهيار الاقتصادي الراهن عن سنوات من سوء الإدارة السياسية، والفساد المنتشر على نطاق واسع، والضغط الخارجي.

مع بداية الربع الثالث من عام 2019، دخل لبنان مرحلة جديدة في تاريخه الحديث، إذ تعرّض لسلسلة من الأزمات المتتالية: الثورة التي اندلعت في تشرين الأوّل/أكتوبر 2019، ثمّ تفشّي جائحة كوفيد-19، ثمّ تطبيق سياسة الإغلاق العام، ثمّ انفجار مرفأ بيروت، وصولاً إلى تجدد النزاع والتوتر الأمني في جنوب لبنان. وأسهمت هذه التحديات المتلاحقة - بما في ذلك تدهور قيمة العملة، والتضخم المفرط، وتعرّض القطاع المصرفي - في زعزعة الاستقرار المالي في البلد.

يقف لبنان عند منعطفٍ خطير في ظلّ أزمة اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة، حيث وصل مستوى التفاوت في الدخل إلى درجاتٍ مُقلّقة، بدليل نتائج مؤشر 'جيني' الذي يراوح بين 0 (المساواة الكاملة) و1 (الحدّ الأقصى من عدم المساواة). وشهدت حالة تفاوت الدخل في لبنان تدهورًا كبيرًا، وارتفعت قيمة مؤشر 'جيني' من 0.32 في عام 2011 إلى حوالي 0.61 في عام 2023 (إدارة الإحصاء المركزي والبنك الدولي، 2015). ويُشير البنك الدولي (2024) إلى أنّ معدّلات الفقر تضاعفت ثلاث مرّات في خمس محافظات شملها استطلاعٌ أُجري بين عاميّ 2012 و2022.

ولا يُعتبر هذا التفاوت الصارخ مجرد رقم، بل يُمثّل واقع مئات الآلاف من الأفراد العالقين في دوامة الفقر، الذين يُعانون من محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحيّة، والحماية الاجتماعية. على وجه التحديد، انحدرت نسبة 45% من السكّان إلى مستوى الفقر القائم على الاستهلاك، الأمر الذي قضى على سنوات من التقدّم، وأسهم في تفاقم أوجه عدم المساواة المتجذرة. وتُسجّل المناطق الطرفية، مثل عكار، معدّلات فقر تصل إلى نسبة 70%، فيما تُسجّل المُدن مثل بيروت مستوياتٍ لا تتعدّى 12% (البنك الدولي، 2024). ويكشف هذا التباين الجغرافي عن عمق الخلل الهيكلي في النموذج الاقتصادي اللبناني، الذي يميل بشدّة نحو الربيع والاستيراد، ويولي اهتمامًا ضئيلاً للنموّ الإنتاجي والشامل.

تتجلّى حالة تفاوت الدخل في لبنان في أبعاد متعدّدة، وتبرز التفاوتات الجغرافية كثيرًا، فتُعاني المناطق الريفية بنحو غير متكافئ من الفقر، والبطالة، وغياب الاستثمار العام. كذلك، فإنّ النساء والأطفال يُصنّفون ضمن الفئات الأكثر هشاشة، فيواجهون عوائق منهجية تحدّ من قدرتهم على الوصول إلى الرعاية الصحيّة والتعليم والمشاركة الاقتصادية. ولا تقتصر أزمة لبنان على الجانب الاقتصادي فحسب، بل هي بالدرجة الأولى اجتماعية أيضًا، وتهدّد استقرار الدولة.

ومن هنا، لا بدّ من طرح السؤال البديهي الآتي: كيف يمكن أن يُعيد لبنان بناء مجتمع أكثر عدالةً في خضمّ هذه الأزمات المتواصلة؟ يتناول هذا الموجز مسألة التفاوت في الدخل من زوايا متعدّدة، وهي: التماسك الاجتماعي، والنظام الضريبي، والخدمات

1

ارتفع معدّل الفقر القائم على الاستهلاك في لبنان من 12% في عام 2012 إلى حوالي 44% في عام 2022، بينما اتّسعت فجوة الفقر من 3% إلى حوالي 9%، وفقًا للبنك الدولي (2024).

العامة، وسوق العمل، ومدى حصول الأطفال على الرعاية الصحيّة والتعليم. وتتضمّن هذه الوثيقة أيضًا سلسلة من التوصيات العملية لسدّ الفجوات، وحماية الفئات الهشة، وإعادة إحياء الأمل بمستقبل أكثر إنصافًا.

الأثر على التماسك الاجتماعي والحيّز المدني

أدت حالة عدم المساواة الاقتصادية في لبنان إلى تدهور التماسك الاجتماعي تدهورًا كبيرًا، وبالتالي تسببت في تفاقم الاضطرابات الاجتماعية وتقليص الحيّز المدني. وأسهمت التفاوتات المتزايدة في تعميق الانقسامات القائمة داخل المجتمع، وإضعاف استقرار البلد الهشّ أساسًا. فقد سجّل لبنان نتيجة 91.8 في 'مؤشر الدول الهشة' في عام 2023، أي إنّه في وضع حرج. وأدى وجود 1.5 مليون² لاجئ سوري إلى تفاقم الهشاشة الاجتماعية والسياسية، وخصوصًا في المناطق التي تُعاني من شحّ الموارد مثل سهل البقاع.

وأدى تزايد حالات عدم المساواة الأفقية -أي عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية المختلفة- إلى تفاقم التوترات والاحتجاجات، بما في ذلك الانتفاضات البارزة التي اندلعت في عام 2019. وتسرّبت غياب الإصلاحات السياسية وصعوبة الوصول إلى المساعدات الدولية بتراجُع الثقة العامة، وزيادة الإحباط، وتعزيز الانقسامات داخل المجتمع. علاوةً على ذلك، أسهمت حالة عدم المساواة الاقتصادية في ارتفاع معدّلات الجرائم والاضطرابات الناجمة عن الفقر. فقد ارتفع عدد الجرائم المُسجّلة من 2,403 جرائم في عام 2019 إلى 7,600 جريمة في عام 2021، كذلك زادت السرقة بنسبة 58%، أي من 1,610 جرائم سرقة في عام 2019 إلى 2,536 جريمة في عام 2020. وعلى الرغم من التراجُع الطفيف في معدّلات الجرائم، حيث سُجّلت 4,500 جريمة في عام 2023، لا تزال هذه الأرقام مرتفعة بشكل يُثير القلق، ما يعكس حالة اليأس التي تُعاني منها الفئات المحرومة اقتصاديًا³.

وأدى هذا التوجّه إلى زعزعة استقرار المجتمعات، وبالتالي تراجُع الثقة الاجتماعية وتصاعد التوترات بين مختلف الفئات الاجتماعية. وتسببت أزمة اللاجئين السوريين المستمرّة في ارتفاع إضافي لحدّة التوترات المحليّة وتفاقم المنافسة على الموارد. وأثار عدم تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد الأساسية، مثل المياه والأرض، نزاعات في المناطق التي تستضيف اللاجئين. وتحمل هذه الديناميات، التي تُغذيها السرديات السياسية الانقسامية، ارتفاعًا لحدّة التوترات بين المجموعات وتدهورًا للتماسك الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، أسهمت حالة عدم المساواة الاقتصادية في تلاشي الثقة الاجتماعية وتراجُع المشاركة المدنية، ولا سيّما بين الفئات المهمّشة مثل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين، والعمّال/العاملات الأجانب. وقد أدت المنافسة على الموارد إلى نشوء بيئة يسودها الاستبعاد الاجتماعي والاستياء، حيث تحدّ أوجه عدم المساواة المنهجية والسياسات غير الفعّالة من إمكانية العمل الجماعي. وتواجه الفئات الهشة عوائق كبيرة في تنظيم حقوقها، ما يُسهّم في استمرار حلقة التهميش وعدم الاستقرار. وفي غياب الإصلاحات التي تهدف إلى التخلّص من هذا التفاوت، قد يبقى البلد في دوّامة الانقسام والاضطراب والإقصاء.

2

لبنان - لمحة عن الاحتياجات، مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين (2024).

3

استُمدّت هذه المعلومات من تقرير المؤسسة الدولية للمعلومات، بناءً على البيانات الصادرة عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.

النظام الضريبي، والخدمات العامّة، وقوانين العمل

يُسهّم النظام الضريبي اللبناني بشكلٍ أساسي في تفاقم حالة عدم المساواة في الدخل، نظرًا لتبنيّه هيكلًا تنازليًا يفرض عبئًا أكبر على الفئات ذات الدخل المحدود. ويؤدّي الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة، إلى تفاقم التفاوت بين الفئات، فيما تخضع الشركات لضريبة ثابتة قدرها 17%، ما يحدّ من إعادة توزيع الثروة. وتُتيح الثغرات القانونية، التي تشمل قوانين السريّة المصرفية والإعفاءات من ضريبة الأرباح الرأسمالية، مجالًا واسعًا للتهرّب الضريبي، ما يحرم الدولة إيراداتٍ أساسية.

بلغت الإيرادات الضريبية 15% فقط من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة، وهو مستوى أدنى بكثير من متوسط البلدان النامية. فضلًا عن ذلك، تراجعت هذه الإيرادات من 12.5 تريليون ليرة لبنانية (أي ما يُعادل 7.65 مليارات دولار) في عام 2019 إلى 10.4 تريليونات ليرة (أي ما يُعادل 1.55 مليار دولار) في عام 2020، ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض حجم التجارة والاستهلاك. وانخفضت القيمة الفعلية لإيرادات ضريبة القيمة المضافة من 3.2 تريليونات ليرة (أي 1.96 مليار دولار) في عام 2019 إلى 1.8 تريليون ليرة (أي 268 مليون دولار) في عام 2020، ثم ارتفعت إلى 4.8 تريليونات ليرة (أي 285 مليون دولار) في عام 2021، الأمر الذي يُسلّط الضوء على هشاشة القاعدة الضريبية في لبنان.

وتؤدّي أنماط الإنفاق العام إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. فقد شهد الإنفاق الحكومي الإجمالي انخفاضًا حادًا بين عامي 2019 و2021، فتراجع من 23.6 تريليون ليرة (أي حوالي 14.4 مليار دولار) في عام 2019 إلى 17.1 تريليون ليرة (أي 2.34 مليار دولار) في عام 2020، ثم إلى 15.7 تريليون ليرة (أي 933 مليون دولار)⁴ في عام 2021، وترافق ذلك مع استثمارات محدودة في الخدمات الاجتماعية، مثل الرعاية الصحيّة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وحَمَل تخفيض الخدمات الصحيّة العامّة في طيّاته تأثيرًا غير متناسب في الأسر ذات الدخل المحدود التي اضطرت إلى اللجوء إلى البدائل الخاصّة الباهظة. وفي ظلّ ما تشهده المدارس الرسمية من نقصٍ حادّ في التمويل وعجزٍ يمنعها من تلبية الطلب، يُحرّم عدد كبير من الأسر اللجوء إلى خيارات تعليمية بأسعار معقولة. أمّا تدهور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فتركّ الفئات الهشّة من دون تغطية كافية⁵، ما أدّى إلى اتّساع الفجوة الاجتماعية-الاقتصادية. وعلى الرغم من المحاولات الرامية إلى زيادة مخصّصات الصحة والتعليم ورواتب العاملين في القطاع العام ضمن موازنة عام 2024، تبقى الموارد غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

وكانّ لديناميات سوق العمل دورٌ في تفاقم تفاوت الدخل، ولا سيّما مع تصاعّد معدّلات العمالة غير النظامية التي ارتفعت من 55% في عام 2018 إلى 62% في عام 2022⁶. ويواجه العاملون في هذا القطاع ظروفًا غير مستقرّة، أبرزها تدنّي الأجور، وحرمان الحماية الاجتماعية، وغياب الأمان الوظيفي، ما يجعلهم أكثر عُرضة للصدمات الاقتصادية. وأدّى توافّد اللاجئين السوريين إلى زيادة الضغوط على سوق العمل، إذ تسبّبت المنافسة على الوظائف ذات الأجور المتدنيّة بتراجع مداخيل العاملين اللبنانيين.

4

احتُيب سعر الصرف في السوق الموازية باستخدام بيانات من موقع <https://lirarate.org>، من طريق أخذ متوسط جميع الأسعار المُسجّلة لكلّ عام.

5

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أحد أركان برامج التأمين الاجتماعي، ويغطّي العاملين في القطاع الخاصّ. في عام 2019، غطّى الصندوق نسبة 44% من السكّان المشمولين بالضمان (منظمة العمل الدولية، 2024).

6

تنقسم العمالة غير النظامية إلى نوعين: (1) العمل في القطاع غير النظامي، ويشمل العاملين في الشركات غير المُسجّلة، و(2) العمل غير النظامي ضمن القطاعات الأخرى: ويشمل العاملين الذين يفتقرون إلى عقود رسمية أو علاقات عمل مُعترف بها، حتّى داخل المؤسسات المُسجّلة.

7

.childmortality.org

خسر موظفو القطاع العام، الذين يُشكّلون 31% من القوى العاملة في المناطق الريفية مثل عكار، 80% من قدرتهم الشرائية نتيجة تدهور قيمة دخلهم بالليرة اللبنانية (البنك الدولي، 2024). وتواجه النساء تحديات إضافية، إذ بلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل 22% فقط في عام 2022، مقابل 66% للرجال⁷. ولا تزال فجوة الأجور بين الجنسين سائدة، إذ يتقاضى الرجال في المتوسط نسبة 7.2% أكثر من النساء، ويعكس ذلك وجود عوائق منهجية، مثل اعتماد ممارسات تمييزية ومحدودية الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال.

وأدى التداخل بين النظام الضريبي التنازلي، والإنفاق الحكومي غير الكافي، والتحديات الهيكلية في سوق العمل، إلى ترسيخ أوجه عدم المساواة في الدخل في لبنان. لذلك، باتت تبني إصلاحات شاملة ضرورةً ملحةً لتحقيق العدالة الضريبية، وزيادة الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومعالجة نقاط الضعف في سوق العمل، بهدف بناء مجتمع أكثر شموليةً وعدلاً.

الأثر المترتب عن قدرة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية

تواجه الأسر، التي تضم في المتوسط أربعة أفراد، تحديات متزايدة في تأمين الاحتياجات الأساسية لأطفالها، ويدفع ذلك عددًا كبيرًا منها إلى اعتماد آليات تأقلم سلبية، مثل خفض نفقات الرعاية الصحية، أو سحب الأطفال من المدارس، أو تأجيل العلاجات الطبية. وأدت الأزمة إلى تدهور ملحوظ في مؤشرات صحة الأطفال، إذ ارتفع معدّل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة من 14 وفاة لكلّ 1,000 مولود حيّ في عام 2018 إلى 17.4 في عام 2022، أي بزيادة قدرها 25%⁷.

وانخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 80 عامًا في عام 2018 إلى 74 عامًا في عام 2022. وتسببت الصعوبات الاقتصادية في تراجع معدلات التلقيح بنسبة 31%، وهو ما يجعل الأطفال أكثر عرضة للإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها، مثل الحصبة. وبحلول نهاية عام 2021، لم تحصل نسبة 34% من الأطفال على الرعاية الصحية الأولية التي يحتاجون إليها، ما يعكس انهيار أنظمة الرعاية الصحية وارتفاع تكلفة الخدمات الطبية (اليونيسف، 2021). وتتفاقم هذه التحديات نتيجة انعدام الأمن الغذائي، إذ إنّ أكثر من 90% من الأطفال دون السنّين لا يستوفون معايير التنوع الغذائي، فيما تُعاني نسبة 7% من الأطفال اللبنانيين من توقّف النمو نتيجة سوء التغذية⁸.

علاوة على ذلك، أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى استنزاف نظام التعليم الذي يعتمد كثيرًا على القطاع الخاص، فأجبر نحو 50,000 طالب على الانتقال إلى المدارس الرسمية غير الممولة كفاية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2021. وفي هذا السياق، يتجلّى التفاوت الاقتصادي بين المناطق بوضوح، فتصل نسبة الطلاب الملتحقين بالمدارس الخاصة إلى 69% في بيروت، فيما لا تتعدى 35% في شمال لبنان. وأدت زيادات الأقساط في المدارس، التي ارتفعت بنسبة تصل إلى 80%، إلى إبعاد التعليم الخاص عن متناول عدد كبير من الأسر ذات الدخل المتوسط، ما أسهم في توسيع الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية. وكشفت التقييم السريع لوضع الأطفال

8

التغذية في أوقات الأزمات: تقرير الاستطلاع الوطني للتغذية التابع لمبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية "سمارت" في لبنان (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 2021).

في عام 2023 عن ارتفاع نسبة الأسر التي تضمّ أطفالاً غير ملتحقين بالمدرسة إلى 26% فيما سجّلت الأسر في جنوب لبنان وغيرها من المناطق المتضرّرة من النزاع معدّلات تسرّب مدرسي أعلى في أواخر عام 2023.

وبالمثل، قُيِّلَ نظام الحماية الاجتماعية في توفير الدعم الكافي للأطفال خلال الأزمة. فغياب السجّل الاجتماعي الموحد ونقص الشفافية في الحوكمة عرقلوا الجهود المبذولة لتوسيع نطاق البرامج الأساسية، وبالتالي أدّى ذلك إلى استمرار التفاوت القائم. أسهمت هذه الإخفاقات المنهجية في تفاقم أوجه عدم المساواة من حيث الدخل والفُرص، وحملت معها تبعات خطيرة على صحّة الأطفال وتعليمهم وآفاقهم المستقبلية. ويكشف مؤشر رأس المال البشري أنّ الأطفال اللبنانيين سيُحقّقون 52% فقط من إمكاناتهم الإنتاجية، وذلك نتيجة ضعف إمكانية الوصول إلى تعليم جيّد ورعاية صحّية ذات جودة. لذلك، باتت تبني الإصلاحات الشاملة في مجالات الحماية الاجتماعية، والصّحة العامّة، وتمويل التعليم، ضرورةً مُلحّة لتصحيح هذا المسار، وضمان حصول الأطفال في لبنان على فُرص متساوية. وتعدّ معالجة هذا التفاوت خطوةً أساسيةً لكسر حلقة الفقر وتعزيز التعافي الاقتصادي على المدى البعيد.

التوصيات المتعلّقة بالسياسات

تستدعي الأزمة المالية والاجتماعية والاقتصادية الحادّة التي يشهدها لبنان تدخّلاتٍ فورية ومنهجية ومُوجّهة على صعيد السياسات. وفي ظلّ محدودية الموارد المالية المتاحة في البلد، ينبغي للحكومة إعطاء الأولوية لوضع إطار قانوني متين وبناء أساس للإصلاحات المستدامة وطويلة الأمد، بهدف الحدّ من أوجه عدم المساواة. تتناول التوصيات التالية قطاعاتٍ أساسية تستوجب إجراءات عاجلة:

1. الإصلاحات الاقتصادية

إنّ معالجة التحدّيات الاقتصادية الهيكلية في لبنان تتطلّب إصلاحات شاملة تُعطي الأولوية لتحقيق العدالة الضريبية، وتوزيع الموارد بشكلٍ أكثر فعالية، وإعادة بناء الثقة بالمؤسّسات المالية:

- **الإصلاحات الضريبية:** تنفيذ الإصلاحات الضريبية الضرورية، بدءاً باعتماد نظام ضريبي تصاعدي لضمان فرض ضرائب عادلة على الفئات ذات الدخل المرتفع، مع تجنّب التدايبر التي تُشكّل عبئاً غير متكافئ على ذوي الدخل المحدود. ويجب أن تشمل الإصلاحات الأساسية فرض ضريبة على الثروة تطاول السلع الفاخرة والعقارات ذات القيمة المرتفعة، وإلغاء الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الشركات العاملة خارج البلد.
- تعزيز آليات التنفيذ، ووضع تشريعات ضريبية واضحة، وتحويل النظام الضريبي إلى نظام رقمي، وإلغاء قوانين السريّة المصرفية بهدف مكافحة التهريب الضريبي المنتشر وتعزيز الشفافية.
- **الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار:** السعي لتقديم حوافز مُوجّهة ترمي إلى دفع عجلة النموّ في القطاعات الأساسية، بما في ذلك الصناعة، والتكنولوجيا، وخدمات

التصدير، من دون مزاحمة استثمارات القطاع الخاص. إضافةً إلى ذلك، ينبغي وضع سياسات صناعية تدعم نموّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتُشجّع على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية الرسمية للإسهام في إعادة إحياء تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد.

- فرض تدابير صارمة لمكافحة التهريب، مثل تشديد الرقابة على الحدود، وهي تدابير حيوية لحماية الموارد والمحافظة على تنافسية الإنتاج المحلي.
 - **إصلاح القطاع المصرفي:** إعادة هيكلة القطاع المصرفي والديون بهدف استعادة الثقة بالمؤسسات المالية، وإلزام المصارف بنشر تقارير سنوية تخضع لتدقيق مستقلّ، ومساءلتها قانونيًا عن أيّ تضليل أو معلومات مغلوطة.
- تهدف هذه الإصلاحات مُجمِعةً إلى تأسيس إطار اقتصادي مستدام وشامل يُمهد الطريق أمام تعافي لبنان ونموّه.

2. الحماية الاجتماعية والوصول إلى الرعاية الصحيّة

- **الحماية الاجتماعية:** تنفيذ 'الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية'، وتلبية الاحتياجات على المدى القصير من خلال توسيع برامج شبكات الأمان الاجتماعي، مثل برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ الذي دُمج معه 'البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا' في أواخر عام 2024، وتقديم منافع البطالة، وتوسيع مخصصات بدل الإعاقة، وإطلاق منحة وطنية مخصصة للأطفال، وتخصيص معاشات اجتماعية.
- تطوير أدوات رقمية لتبسيط العمليات، والقضاء على التكرار، وتوحيد البرامج المُبعثرة ضمن إطار عمل موحد. ترمي هذه التدابير إلى رفع مستوى الكفاءة، وتحسين عملية توزيع الموارد، وخفض التكاليف الإدارية، وتوسيع نطاق التغطية، من أجل بناء نظام حماية اجتماعية أكثر شموليةً وفعاليةً.
- **الوصول إلى الرعاية الصحيّة:** السعي لإنشاء نظام شامل للتغطية الصحيّة يضمن تأمينًا صحيًا أساسيًا لجميع المواطنين اللبنانيين.
- تعزيز مراكز الرعاية الصحيّة الأولية، وخصوصًا في المناطق المهمّشة والريفية، لتقديم مساعدات طبيّة بتكلفة معقولة وتوزيع موارد الرعاية الصحيّة بشكلٍ عادل، وإتاحة خدمات الرعاية الصحيّة المجانية للأطفال من أجل حماية صحتهم.
- إطلاق حملات توعية عامّة تُشجّع على اعتماد خيارات غذائية صحيّة بتكلفة منخفضة، ولا سيّما للأطفال، وتوسيع نطاق برامج التغذية للإسهام في مكافحة ظاهرتي سوء التغذية وتوقّف النمو، وخصوصًا في أوساط الفئات السكانية الهشّة.
- إعادة إحياء برامج تلقيح الأطفال بدعم دولي من أجل استعادة معدّلات التغطية والوقاية من تفشّي الأمراض، وخصوصًا في المجتمعات الأكثر هشاشة.
- إنشاء وكالة وطنية للدواء تتولّى تنظيم تكاليف الأدوية وتيسير الوصول إليها.

3. تسهيل الوصول إلى التعليم وتحسين جودته

- تحسين جودة التعليم، بما في ذلك إصلاح المناهج الدراسية لتوجيه تركيزها نحو

- تنمية التفكير النقدي، والقدرات التحليلية، والمهارات الحياتية، بغية تهيئة الطلاب بشكل أفضل لمواكبة سوق العمل وتطوّراته السريعة.
- تنفيذ برامج وطنية لإعادة تأهيل المعلمين في المدارس الرسمية والخاصة، مع التركيز تحديداً على التدريب المهني والتقني. من شأن هذه الخطوة أن تُساعد في مواءمة التعليم مع متطلّبات سوق العمل، وتحسين جودته.
- تقديم مساعدات مالية ومِنح للإعفاء من الرسوم الدراسية، وبشكلٍ خاص للطلاب الملتحقين بالتعليم المهني والتقني، والآتين من المناطق المهمّشة والهشّة، وذلك بهدف تعزيز الشمولية.
- تقديم دعم مالي لتغطية تكاليف المستلزمات المدرسية، ووسائل النقل، والوجبات الغذائية، بهدف تشجيع الحضور المنتظم، وخصوصاً للأطفال المنتمين إلى أسر ذات دخل منخفض.

4. سياسات سوق العمل والتوظيف

- يتطلّب سوق العمل في لبنان إصلاحات مُوجّهة تهدف إلى معالجة التفاوت في الدخل، وحماية العمّال، وتعزيز قُرص العمل، بما في ذلك:
- اعتماد حدّ أدنى وطني للأجور يرتبط بمعدّل التضخّم ويهدف إلى استعادة القدرة الشرائية وحماية العمّال من تداعيات الاضطرابات الاقتصادية.
 - تنظيم العمالة غير النظامية لضمان حصول العمّال على الحماية المناسبة، والمنافع الاجتماعية، والأجور العادلة، وبالتالي إضفاء الطابع النظامي على الاقتصاد والحدّ من أوجه الهشاشة.
 - دعم السياسات الجندرية الشمولية القادرة على تمكين المرأة من الانخراط في سوق العمل، من خلال تقديم خدمات رعاية الأطفال وتعزيز المساواة في مكان العمل.
 - التعاون مع القطاع الخاص لإطلاق برامج تدريب مهني في المجالات المطلوبة مثل التكنولوجيا الرقمية، والطاقة المتجدّدة، والصناعة، بهدف تزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة في السوق. علاوةً على ذلك، ينبغي دعم تشغيل الشباب من خلال استحداث برامج تدريب داخلي وتدريب مهني بالتعاون مع الشركات والمؤسّسات للإسهام في سدّ فجوة المهارات.

5. الحوكمة، ومكافحة الفساد، والحدّ من التفاوت بين المناطق

- تُمثّل تدابير الحوكمة الفعّالة والتدابير الصارمة لمكافحة الفساد ضرورةً مُلحّة من أجل إعادة بناء الثقة بالمؤسّسات العامّة وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة في لبنان. وتشمل هذه التدابير ما يأتي:
- تمكين الهيئات المستقلّة لمكافحة الفساد من خلال تزويدها بالموارد الكافية وضمان استقلاليتها الكاملة لتمكّن من التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها بفعّالية.
 - توسيع نطاق الحوكمة الرقمية من خلال تحويل الخدمات العامّة إلى خدمات رقمية بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسهيل الوصول إليها، وبالتالي الحدّ من مجالات الفساد.

- الحثّ على تبني مقاربة تشاركية في اتخاذ القرار لتعزيز الثقة السياسية والاجتماعية، وإنشاء حلقة إيجابية من الثقة والمشاركة والنمو الاقتصادي. ويشمل ذلك أيضًا التواصل المستمرّ مع منظمات المجتمع المدني للتأكد من أنّ استراتيجيات التنمية تُلبّي احتياجات المجتمعات المتنوّعة.
- إعادة توزيع الأموال العامّة على المناطق المحرومة لضمان تخصيص الموارد بعدل، والحدّ من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والسعي من أجل تطبيق مبدأ اللامركزية في هياكل الحوكمة لمنح المجالس المحليّة صلاحياتٍ أوسع تسمح لها بصياغة وتنفيذ استراتيجيات اقتصادية تتناسب مع احتياجاتها.
- التركيز على الشمولية عند صياغة استراتيجيات التنمية على مستوى المناطق لضمان عدم إهمال الفئات المهمّشة.

6. إصلاحات هيكلية طويلة الأمد

- بهدف إرساء أساس اقتصادي مستدام، ينبغي للبنان السعي لتنفيذ إصلاحات هيكلية طويلة الأمد تُركّز على التنوع الاقتصادي وتعزيز المرونة، وتشمل ما يأتي:
- تحفيز الإنتاج المحليّ في قطاعي الزراعة والصناعة بهدف الحدّ من الاعتماد على الواردات، واستحداث فرص عمل، وتنمية الاقتصاد المحليّ.
 - إنشاء مجالس اقتصادية جامعة لمختلف الجهات من أجل ضمان استدامة السياسات.
 - تعزيز ثقة المُستثمرين وتوفير بيئة مستقرّة وتنافسية لتحفيز النموّ.
 - تمكين البلديات لتصميم برامج تتناسب مع احتياجات كلّ منطقة وتنفيذها لمعالجة التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية المحليّة، مع ضمان حقّ السكّان في التصويت لأعضاء البلديات في المناطق التي يُقيمون فيها، وليس في المناطق التي يتحدّرون منها.
 - مواءمة المساعدات من الجهات المانحة مع الأولويات الوطنية بهدف تحقيق أقصى حدّ من الأثر وتجنّب تكرار البرامج أو الأهداف، الذي قد يؤديّ إلى سوء توزيع الموارد.
 - حشد جهود المغتربين اللبنانيين لدعم لبنان من خلال الاستثمار والقيادة في مجالات متعدّدة، مثل الإدارة وتطوير البنية التحتية.

المراجع

الباروميتر العربي. (2022، 11 حزيران/يونيو). <https://www.arabbarometer.org/>

أسود، ل. (2021). الاقتصاد السياسي اللبناني: من اقتصاد مفترس إلى اقتصاد يهتم نفسه. مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي – الولايات المتّحدة. مُقتبس من قاعدة بيانات مجموعة العلوم الاجتماعية المتميّزة Social Science Premium Collection <https://search.proquest.com/docview/2511126926>

أسود ل. (2023). إعادة النظر في الأعجوبة الاقتصادية اللبنانية: التركّز الشديد للدخل والثروة في لبنان، بين عامي 2005 و2014. مجلة التنمية الاقتصادية، 161، 103003. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2022.103003>

ف. بستالجي، ر. هولمز، ر. جواد. (2019). الحماية الاجتماعية في لبنان: مراجعة للمساعدات الاجتماعية. *Social Protection in Lebanon: A Review of Social Assistance*. https://www.unicef.org/lebanon/media/5671/file/Lebanon_social_protection_report_ODI.pdf.pdf

إدارة الإحصاء المركزي. (التاريخ غير متوقّر) [/http://www.cas.gov.lb](http://www.cas.gov.lb)

إدارة الإحصاء المركزي، لبنان، والبنك الدولي. (2015). لمحة عن نتائج قياس الفقر وسوق العمل في لبنان بالاستناد إلى تحليل مسح ميزانية الأسرة 2011/2012. إدارة الإحصاء المركزي، لبنان والبنك الدولي، واشنطن. [23797/10986/http://hdl.handle.net](http://hdl.handle.net/23797/10986)

موازنة المواطنة والمواطن 2024. وزارة المالية. (2024، 1 نيسان/أبريل). [/http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication/citizen-budget-2024](http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication/citizen-budget-2024)

معهد أبحاث كريدي سويس. (2021). نموّ الثروة العالمية 2021. معهد أبحاث كريدي سويس.

الطفولة المحرومة (2022).

<https://www.unicef.org/lebanon/media/9056/file/Deprived%20Childhood%20EN.pdf>

التأسيس لمستقبل أفضل: مسار لإصلاح التعليم في لبنان. البنك الدولي. (2021). <https://documents1.worldbank.org/curated/en/627001624033308257/pdf/Foundations-for-Building-Forward-Better-An-Education-Reform-Path-for-Lebanon.pdf>

مؤسّر الدول الهشة 2023 – التقرير السنوي. مؤسّر الدول الهشة. (2023). <https://fragilestatesindex.org/2023/06/14/fragile-states-index-2023-annual-report>

حمادة، ر.س.، قدوح، ع.، حمود، ر.، ليريشي، إ.، لينينغ، ج. (2021). التعامل على المدى القريب والبعيد: هل يمكن حماية الرعاية الصحيّة الأوليّة كمنفعة عامّة في لبنان اليوم؟ Working Short and working long: Can primary healthcare be protected as

a public good in Lebanon today? *Conflict and Health*, 15(1). <https://doi.org/10.1186/s13031-021-00359-4>

المؤسسة الدولية للمعلومات: [/https://monthlymagazine.com](https://monthlymagazine.com)

كانغ، س. (2015). إعادة النظر في عدم المساواة والجريمة: تداعيات عدم المساواة المحليّة والتمييز الاقتصادي على الجريمة 'revisited crime and Inequality': مجلة اقتصاديات السكّان 'Economics Population of Journal', 29(2), 626-593. <https://doi.org/10.1007/s00148-015-0579-3>

خطيب، د.ق. (2022). ثورة 17 تشرين الأوّل/أكتوبر (2019): تحليل أوّلي. من: إيسيف، ل. كورتايف، أ. (تحرير) موجة جديدة من الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجهات نظر حول التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. Perspectives on Development in the Middle East and North Africa (MENA) Region. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-15135-4_4

تقرير المرصد الاقتصادي اللبناني، خريف 2023: في قبضة أزمة جديدة. (2023). البنك الدولي. <https://doi.org/10.1596/40785>

متابعة مسح القوى العاملة في لبنان، كانون الثاني/يناير 2022. منظمة العمل الدولية. (2022، 1 شباط/فبراير). https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_848353/lang--en/index.htm

لبنان - لمحة عن الاحتياجات، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2024) <https://www.unhcr.org/lb/media/glance-2024-pdf>

نتائج لبنان في اختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) 2018. البنك الدولي. (2018). <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/435071580399593024-0280022020/original/LEBANONPISABrief2018.pdf>

لبنان: تقرير المساعدة التقنية حول إعادة توجيه سياسية الضرائب. صندوق النقد الدولي. (2023، 13 كانون الثاني/يناير). <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/01/13/Lebanon-Technical-Assistance-Report-on-Putting-Tax-Policy-Back-on-Track-528121>

الأزمة الاقتصادية في لبنان بحسب القطاع: إصلاح نظام الرعاية الصحيّة. المركز اللبناني للدراسات. (التاريخ غير متوقّف).

<https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4795/lebanon%E2%80%99s-economic-crisis-by-sector-reforming-the-healthcare-system>

المركز اللبناني للدراسات. (2012). بطلاة الشباب في لبنان: ماهرون وعاطلون عن العمل. 'Jobless and Skilled :Lebanon in Unemployment Youth'. المصدر: https://old.lcps-lebanon.org/publications/1368538726-youth_enemployment.pdf

مقدسي، ب. مروش، و. يزيك، م. 'قياس الفقر في لبنان في زمن الانهيار الاقتصادي' Measuring poverty in Lebanon in the time of economic collapse.

الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان (2019-2021). الإسكوا. (2021).

https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/21-00634-multidimensional_poverty_in_lebanon_policy_brief_en.pdf

الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في لبنان. اليونيسف لبنان. (التاريخ غير متوقّف). <https://www.unicef.org/lebanon/national-social-protection-strategy-lebanon>

نعمه، ن. (2023). كلفة التعليم في لبنان: إنفاق الخزينة وإنفاق المجتمع. مركز الدراسات اللبنانية.

https://lebanesestudies.com/wp-content/uploads/2023/11/ENG_education_report_may23.pdf

التغذية في أوقات الأزمات: تقرير الاستطلاع الوطني للتغذية التابع لمبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية 'سمارت' في لبنان (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 2021).

Nutrition in Times of Crisis: Lebanon National Nutritional SMART Survey Report (August - September 2021).

أوستري، ج. د. بيرغ، أ. وتسانغاريديس، س.ج. (2014). إعادة التوزيع، وعدم المساواة، والنموّ (مذكرات مناقشات خبراء الصندوق رقم 02/14). Redistribution, Inequality, and Growth. (Staff Discussion Notes No. 14/02). واشنطن: صندوق النقد الدولي.

<http://elibrary.imf.org/view/IMF006/21122-9781484352076/21122-9781484352076/21122-9781484352076.xml>

صليبا، إ.، صايغ، و. سلمان ط. ف. (2017). تقييم حالة عدم المساواة في الدخل ضمن القطاع الخاص اللبناني.

Assessing Labor Income Inequality in Lebanon's Private Sector.

شاهين، ف. (2014). الحدّ من أوجه عدم المساواة الاقتصادية كأحد أهداف التنمية المستدامة Reducing Economic Inequality as a Sustainable Development Goal. مؤسّسة الاقتصاد الجديد 'New Economics Foundation'. من قاعدة بيانات مجموعة العلوم الاجتماعية المتميّزة <https://search.proquest.com/docview/1820775154>

شعيب، م (2016)، التعليم من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي في لبنان: تأملات في إصلاحات التعليم المطبّقة بين عاميّ 1994 و2010.

Education for social cohesion attempts in Lebanon: reflections on the 1994 and 2010 education reforms, متوفّر على الموقع الإلكتروني التالي:
[Education for social cohesion attempts in Lebanon: reflections on the 1994 and 2010 education reforms](https://www.researchgate.net/publication/311111111)

شعيب، م.، حمّود، م.، وشاهين، ن. (2024، 19 حزيران/يونيو). جيل في خطر: خطوات عاجلة لمعالجة الفاقد التعليمي في المدارس الرسمية اللبنانية.

A generation at risk: Urgent steps needed to address learning loss in Lebanon's public schools. مركز الدراسات اللبنانية.

<https://lebanesestudies.com/publications/a-generation-at-risk-urgent-steps-needed-to-address-learning-loss-in-lebanons-public-schools/>

الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان: تدقيق في نُظم الحماية الاجتماعية المُمَوّلة من الدولة. مننظمة العمل الدولية. (2021، 1 نيسان/أبريل).

<http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication/social-protection-spending-in-lebanon-a-dive-into-the-state-financing-of-social-protection/>

معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط. (2023، 20 تمّوز/يوليو). سوق العمل اللبناني: حيث يتفشّى الطابع غير النظامي والاستغلال والبطالة

The Lebanese labor market: Where informality, exploitation, and unemployment run rampant من الموقع التالي:

<https://timep.org/2023/07/20/the-lebanese-labor-market-where-informality-exploitation-and-unemployment-runs-rampant/>

اليونيسف. (2021). البقاء على قيد الحياة بدون أساسيات العيش: تفاقم تأثيرات الأزمة اللبنانية على الأطفال.

<https://www.unicef.org/lebanon/reports/surviving-without-basics>

الإسكوا. (2019). إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية. الإسكوا.

الإسكوا. (2020). الفقر في لبنان: التضامن ضرورة حتمية للحدّ من آثار الصدمات المتعدّدة والمتداخلة.

Targeted News Service <https://search.proquest.com/docview/2439665839>

الأمم المتّحدة. (2020). التقرير العالمي المعني بالحالة الاجتماعية لعام 2020: أوجه عدم المساواة في عالم سريع التطوّر.

World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World
اليونيسف: <https://data.unicef.org/country/lbn/>

مجموعة البنك الدولي. (2023، 9 كانون الثاني/يناير). اقتصاد لبنان الهشّ يعود مجدّدًا إلى حالة الركود. البنك الدولي.

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/12/21/lebanon-s-fragile-economy-pulled-back-into-recession#:~:text=Furthermore%2C%20Lebanon%20topped%20the%20list,vulnerable%20segments%20of%20the%20population>

البنك الدولي. (2024). تقييم وضع الفقر والإنصاف في لبنان 2024: التغلّب على أزمةٍ طالَ أمدها. واشنطن: البنك الدولي.

<https://documents1.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099052224104516741>

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناع القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989 ، وهو مؤسّسة مستقلة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحل النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا

المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215-55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: +961 1 799 301
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org